

## تداعيات العولمة ومؤسساتها للتأثير على السيادة الوطنية

### في ظل التدخل الدولي

عبد السلام محمد مخلوف إبراهيم

جامعة السلطان زين العابدين – ماليزيا

Rotwan603@gmail.com

تاريخ الإرسال:2020/09/13 تاريخ القبول:2022/01/26 تاريخ النشر:مارس2022

### المّخص:

**المقدمة:** في ضوء التغيرات الدولية، وتطورات البحث، وفهم طبيعة الصعوبات التي تواجه مفهوم السيادة، وفي سياق التحولات والتغيرات الدولية والإقليمية، وظهور ظاهرة تعوق السيادة الوطنية للدول. **مشكلة البحث:** تكمن في بيان دور وفاعلية ظاهرة العولمة بمفهومها المعاصر في التأثير على السيادة الوطنية. حيث تناولت هذه المقالة موضوع مفهوم السيادة حسب المفهوم الواقعي الكلاسيكي وهو الفاعل الأول في العلاقات الدولية. ومع التطورات الجارية في المجال التقني والعلمي والتطور التكنولوجي. **هدف البحث:** دراسة ونشر مفهوم السيادة الوطنية والابتعاد عن كل مامن شأنه الإساءة إلى المجتمع والمساس بحقوق أفرادها، في ظل تأثير العولمة ومؤسساتها، في العديد من الوظائف التي تعدّ ضمنّ الولاية القضائية للدولة ولا يُقبل التنازل عنها؛ ومن بين هذه المؤسسات "الوطنية أو غير الوطنية، المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية، والعولمة، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال". **منهجية البحث:** يتبع البحث المنهج الوصفي الاستقرائي من خلال الكتب والدوريات والمقالات والمجلات. **أبرز نتائج البحث:** أن العالم أصبح في ظل وسائل الإعلام والاتصالات والثورة التقنية، وخاصة الإنترنت، أصبح قرية صغيرة. أثرت بطريقة أو بأخرى على السيادة، مما جعلها منطقة الصراع داخل الدولة الواحدة، فأصبحت متأثرة دولياً بشكل كبير على الشكل الذي تمارس فيه السيادة داخلها، من خلال التدخلات المباشرة أو غير المباشرة، وهذا يعرض آفاق السيادة ومستقبل السيادة للخطر، يوحي إلى إنشاء مفهوم جديد لها يحافظ على

ركائز الدولة وبقائها واستمراريتها، لأن السيادة والدولة مترابطان ومتكاملان ووجهان لعملة واحدة.

الكلمات المفتاحية: السيادة - العولمة - الدولة - الشركات المتعددة الجنسيات - المنظمات غير حكومية

**Abstract:**

In light of international changes, research developments, and an understanding of the nature of the difficulties facing the concept of sovereignty, and in the context of international and regional transformations and changes, and the emergence of a phenomenon that impedes the national sovereignty of states, the research problem lies: in explaining the role, effectiveness and phenomenon of globalization in its contemporary concept in influencing national sovereignty. This article is about the concept of sovereignty according to the classic realist concept. It is the first actor in international relations. With the ongoing developments in the technical and scientific field and technological development, the research aims: to study and spread the concept of national sovereignty and to move away from everything that would offend society and prejudice the rights of its members, in light of the influence of globalization and its institutions, in many of the functions that are within the jurisdiction of the state. Assign it; Among these are national or non-national institutions, non-governmental organizations, governmental organizations, globalization, terrorism, organized crime, and money laundering. So our approach was: Inductive research. One of the most prominent results of this research: that the observer of events may see that the world has become in light of the media, communications and the technological revolution, especially the Internet, has become a small village, and this has affected in one way or another on sovereignty, which made it a conflict zone within the one state, so it became affected Internationally, it largely depends on the form in which sovereignty is exercised within it, through direct or indirect interventions, and this jeopardizes the prospects of sovereignty and the future of sovereignty, by creating a new concept for it that preserves the pillars of the state, its survival and continuity, because sovereignty and the state are interconnected, complementary and two sides of the same coin.

**Key words:** sovereignty - globalization - the state - multinational companies - non-governmental organizations.

## 1. المقدمة:

التأثير البين إن العالم يشهد تغيرات هيكلية وتطورات قيمة متسارعة، من خلال التداخل بين العوامل الدولية الخارجية والعوامل الداخلية، وفي ضوء جميع هذه التداخلات والتغيرات التي تطرحها سيادة الدولة، فقد أثرت عدة تساؤلات عن مفهوم السيادة (1648). ودور الدولة ومصيرها كمؤسسة سياسية وقانونية وكجهاز سلطة وإدارة في ظل هذه المستجدات، وهذا ما يمثل جوهر التفكير. ولقد تعددت الأطروحات وتنوعت إلى حد أن تناقضت حول موضوع الدولة في خاصية جوهرية تنفرد بها، وهي السيادة، ففي ظل العولمة وغيرها؛ حيث مازال الجدل مستمراً بين تلك الاتجاهات، فمن القائل بتراجع دور الدولة واضمحلال مفهوم سيادة الدولة (Kenshi or Mahi – اي الدولة القومية)، قائل أن الدولة سوف تستمر في أداء أدوارها ووظائفها بطرق وأساليب جديدة، و أن الأمر لا يتصل بتراجع دورها و إنما يتحدد في إعادة تعريفه وتحديد مكوناته على ضوء ما يشهده العالم من تطور. (البنك الدولي في طبعته العشرين)، إذ تدفع هذه التغيرات الدولة تجاه جديد في العلاقة للتكيف والتأقلم مع التغيرات الجديدة والتي تتجاوز حدودها الوطنية نظراً لتغلغل والانتشار الواسع لتلك الظواهر العابرة للحدود الإقليمية.

لقد ارتبط مفهوم السيادة منذ نشأته بظهور الدولة القومية في العصور الوسطى، يعني لا سيادة بدون دولة، إذ عُرف هذا المفهوم عدة تطورات وبرغم ذلك ظلت سيادة الدول من مؤشرات القوة والمكانة لكنها تغيرت مؤخراً، وعليه نطرح الإشكالية الآتية: كيف أثرت العولمة على مفهوم السيادة الوطنية؟

### 1.1 مفهوم السيادة الوطنية وتطورها التاريخي.

إن السيادة هي أحد المفاهيم الأساسية في علم السياسة، فقد أثار المصطلح نقاش وجدل، ويستعمل بصورة متعددة، وتعني وجود في كل دولة مستقلة سلطة نهائية، وهذه السلطة هي العليا في كل الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية. حيث إن تعريفات السيادة كثيرة، و هي تتعدد حسب المنطلقات الفكرية و لظروف المحاطة بظهور تعريف السيادة، فمصطلح السيادة لإنجليزية Sovereignty كلمة مشتقة من اللفظ اللاتيني Superanus ومعناه "السمو

الأعلى"، وأول من استعمل الكلمة هو (Bodin.J 1530-1596). في كتابه الكتب الستة للجمهورية وهو أول مفكر يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة، ويعرف السيادة بأنها: "السلطة العليا فوق المواطنين و الرعايا والتي لا تقيد بقانون"<sup>(1)</sup> أما (Starck) عرف السيادة بأنها: "البقية التي تملكها الدولة في نطاق الحدود التي يرسمها القانون الدولي"<sup>(2)</sup>.

أما (Ducal). ينتقد فكرة السيادة بقوله: "السيادة لا تلبي متطلبات القانون الدولي المعاصر وذلك لأنها لا تتفق واتجاهاته"<sup>(3)</sup> "وأما الأستاذ (Raj Sal). بعد انتقاده لفكرة السيادة، قد استخلص أن الذي يقوم مقامها هي فكرة الاختصاصات، والمهمة الرئيسية للقانون الدولي تتجه نحو إعطاء الاختصاص لأشخاصه وتقسيمها بينهم"<sup>(4)</sup>. كما حدد John (Austin 1790-1859). نظرية السيادة (وهو من رواد النظرية، الكلاسيكية). على أساس أن الدولة نظام قانوني فيه سلطة عليا تتصرف بوصفها المصدر النهائي لقوة ولقد تطورت المفاهيم المعنية لسيادة وكذلك أشكال السيادة في ظل تطور التغييرات<sup>(5)</sup>، من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، مما أثر تأثيراً بالغاً في مفهوم الدولة ككل ومن ثم السيادة. وترجع سيادة الدولة أساساً إلى مبدأ هام يحكم العلاقات بين الدول، منذ تكوين الجماعة الدولية<sup>(6)</sup>، في شكل دول، وأصبحت السيادة إحدى الركائز والدعائم الأساسية للقانون الدولي العام، فحسب (Thomas Frunk) تعد السيادة تاريخياً العامل الأساسي في العلاقات الدولية.

- 
- <sup>1</sup> - الصديق الشيباني، أزمة الديمقراطية المعاصرة، (القاهرة: طبع بمطابع الشروق، د. س. ن)، ص 5.
  - <sup>2</sup> - حسن عبد الله العابد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 55.
  - <sup>3</sup> - حسن عبد الله العابد، نفس المرجع، ص. 55.
  - <sup>4</sup> - حسن عبد الله العابد، نفس المرجع، ص. 57.
  - <sup>5</sup> - عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ج. 2، ط. 2، 1991)، ص. 16.
  - <sup>6</sup> - محمد نصر مهنا، نظرية الدولة والنظم السياسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص. 48-49.

إن مبدأ السيادة كان ولا يزال أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الدولة، وبذلك مصطلح السيادة مرادف لمصطلح الدولة في السياسة الدولية، فلا سيادة بدون دولة ولا دولة بلا سيادة.

أما الموسوعة السياسية فتعرف السيادة على أنها: "السلطة العليا التي لا تعلوها سلطة وميزة الدولة الأساسية الملازمة لها، والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل المجتمع السياسي المنظم، ومركز إصدار القوانين والتشريعات، والجهة الوحيدة المخولة بمهمة حفظ النظام، وعليه فإن السيادة: هي السلطة المطلقة الغير المحدودة، التي تمارسها الدولة على رعاياها، وعلى جميع المنظمات التي يكون فيها الرعايا داخل الدولة.<sup>(1)</sup>

ومن هنا يشغل مفهوم السيادة حيزاً بارزاً في علاقته بالتطور الحاصل في عالمنا المعاصر، إذ أن مفهومها يرتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً؛ ذلك لأن ظهور فكرة السيادة كان بظهور الدولة فالسيادة: هي العنصر الأساسي المكون والمميز للدولة عن غيرها من الكيانات، وهذا ما جعلها تلقى اهتماماً مُزدوجاً من فقهاء القانون الدستوري والدولي على حد السواء، وقد أسال موضوعها الكثير من الحبر باعتبارها حجر الزاوية لبناء الدولة وأساس تصرفاتها في الداخل والخارج؛ لأن الدولة تتصرف في نطاق إقليمها أو على صعيد المجتمع الدولي بناءً على قواعد القانون الدولي العام الذي تعتبر فيه السيادة العمود الفقري، وهو الأساس الذي تقوم عليه الدولة الحديثة كما أنتجت الحضارة الغربية القانونية وانتقلت إلى الحضارات الأخرى بنفس الخصائص الأصلية الغربية.<sup>(2)</sup>

### 1.1.1 ماهية السيادة الوطنية.

<sup>1</sup> - عبد الغني البسيوني عبد الله، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، (الإسكندرية: منشأة الإسكندرية: 1991)، ص 53.

<sup>2</sup> - البقيرات، محاضرات في السيادة والعولمة أُلقيت على طلبه الماجستير، ص 03.

يعد مفهوم السيادة الوطنية أو كما يُطلق عليه في الإنجليزية (National or Popular Sovereignty) من المفاهيم السياسية المعقدة التي لا يوجد لها تفسير أو دلالة واضحة، ويختلف اتجاه تعريفه تبعاً لاختلاف فكر الفلاسفة والسياسيين، نتيجة سلب حق اتخاذ القرار الفردي من المواطنين، وإعادتها إلى الهيئة الوطنية التي تمثل الشعب ككل.

#### • السيادة لغةً :

السيادة لغةً : من سود، يقال فلان سيّد قومه إذا أُريد به الحال، وسائذ إذا أُريد به الاستقبال والجمع سائذ (1) والسيد يطلق على الرب والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم ومُحتَمَل أذى قومه والزوج والرئيس والمقدم، وأصله ساد يسود الزعامة السيادة والرياسة (2). وفي الحديث قال - عليه السلام - أنا سيد الناس يوم القيامة (3). وخلاصة المعنى اللغوي للسيادة أنها تدل على المقدم على غيره جاهاً أو مكانةً أو منزلةً أو غلبةً أو قوةً ورأياً وأمرًا.

#### • السيادة اصطلاحاً:

عُرفت السيادة في المعنى الاصطلاحياً بأنها: " السلطة العليا التي لأتُعرف فيما تنظم من علاقات سلطة عليا أخرى إلى جانبها" (4). وكما عُرفت بأنها: "السلطة العليا المطلقة التي تقدرت وحدها بالحق في إنشاء الخطاب الملزم المتعلق بالحكم على الأشياء والأفعال" (5). وهذه التعريفات متقاربة ولعل أشملها لمفهوم السيادة هو التعريف الأخير، لوصف السيادة بأنها: سلطة عليا مطلقة، إفرادها بالإلزام وشمولها بالحكم لكل الأمور والعلاقات سواء التي تجري داخل الدولة أو خارجها.

1- انظر: مختار الصحاح، مادة: [سَوَدَ].

2- انظر: صحاح اللغة ولسان العرب، مادة [سَوَدَ]، ولسان العرب، مادة [زَعَم]

3- أخرجه البخاري كتاب تفسير القرآن، باب "درية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً"، رقم الحديث 3162.

4- ابو العلاء، الوجيز في النظريات والأنظمة السيادية، ص126.

5- الزمخشري، قواعد نظام الحكم في الإسلام، ص24.

### 1.1.2 تطور السيادة التاريخي.

ارتبطت فكرة السيادة باسم الفيلسوف (Jean Bodin) الذي حدد وفصل مدلولها استعمالها إلا أنه لم يكن مُبتدعها<sup>(1)</sup>، ذلك لأن السيادة ظهرت منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى حيث اكتسبت بمرور الزمن قداسةً وسمواً جعلها تصبح شعاراً يجسد الحرية والاستقلال والسلطة العليا للدولة على الإقليم والسكان على اعتبار السيادة سلطة عليا تضمن للمتمتع بها سواءً الحاكم أو الشعب أو الدولة (حسب التطور التاريخي) للاستقلالية وعدم الخضوع. وبالرجوع إلى العصر القديم نجد أن فلاسفة اليونان أدركوا السيادة بمفاهيم مختلفة نتيجة لتاريخهم الحافل بالازدهار حيث كانت مدينة أثينا تعد من المدن الرائدة في شتى المجالات وهو ما فتح الباب أمام التقدم العلمي خاصة في ميداني الفلسفة والرياضيات و ساعدتهم على إقامة مجتمع ديمقراطي نظم علاقاته الداخلية والخارجية مع الدول الأخرى المجاورة ووضع قوانين خاصة لحسم النزاعات التي قد تنشأ بين هذا المجتمع والمجتمعات الأخرى وذلك باللجوء إلى التحكيم كوسيلة لحسم النزاعات بشكل يشبه ما هو عليه الحال في العصر الحديث.

### 1.2 خصائص السيادة ومظاهرها ونظرياتها.

من هذه التعاريف يمكن استنتاج مجموعة الخصائص التي تتصف بها سيادة الدولة وهي :

- 1- السيادة المطلقة: بمعنى أنها الشرعية العليا التي لا توجد أية سلطة فوقها في سن القوانين .
- 2- السيادة الشاملة: أي تطبق على جميع المواطنين في الدولة ورعاياها وكذا المنظمات المتواجدة داخل حدود الدولة .
- 3- السيادة لا يتنازل عنها: بمعنى أن الدولة لا تستطيع التنازل عن سيادتها، فالدولة، والسيادة متلازمان، ومتكاملان .

---

<sup>1</sup>- بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية 9.

4- السيادة الدائمة: حيث السيادة قائمة طالما الدولة موجودة، بصرف النظر عن تغيير الأشخاص الذين يمارسون هذه السلطة، أي أن السيادة تدوم بدوام قيام الدولة، فإذا توقفت السيادة كان معنى ذلك نهاية الدولة.

5- السيادة غير قابلة للتجزئة: لأن السيادة تتضمن عدم المشاركة والتقسيم، فلا يمكن أن يكون هناك أكثر من سيادة واحدة في الدولة.

### 1.2.1 مظاهر السيادة.

السيادة الداخلية والسيادة الخارجية هما في الحقيقة، كما يرى الأستاذ (Malber).  
hater وجهان لسيادة واحدة، فلا وجود إذن لسيادتين متميزتين فكلاهما يعنيان، في الواقع، وجود سلطة لا تعلق عليها أية سلطة أخرى، فالسيادة الخارجية يقول الأستاذ (Malber) hater ليست شيئاً آخر، غير التعبير تجاه الدول الأجنبية عن السيادة الداخلية لدولة، وفي المقابل فإن السيادة الداخلية غير ممكنة بدون السيادة الخارجية؛ فالدولة التي تخضع بشكل أو آخر لدولة أجنبية لا تملك سلطة ذات سيادة في الداخل<sup>(1)</sup>

### 1.2.2 أهم نظريات السيادة.

#### 1- النظرية التقليدية للسيادة:

يمثلها كل من (Jean Bodin) و (John) Austin. يقولون لسيادة، أما المطلقة، فيعتبرها (Jean Bodin). السلطة العليا على المواطنين والرعايا والتي لا تخضع لقوانين<sup>(2)</sup> نظرية المفكر الانجليزي تقوم على فكرة القانون الطبيعي ومفادها أن الحاكم يكون فوق الجميع يفرض طاعته على الجميع .

#### 2- النظرية الحديثة للسيادة:

• مبدأ سيادة الأمة: يمثلها (John Jacques Rousseau)، أوضح في مؤلفه "العقد الاجتماعي"، "إن السيادة عبارة عن ممارسة لإرادة عامة، وأنها ملك لأمة جمعاء - باعتبارها وحدة مستقلة عن الأفراد المكونين لها- وليست ملكاً لحاكم، ولهذا فإن سيادة

<sup>1</sup> - عبد الهادي عباس، السيادة، (دمشق: دار الحصار للنشر والتوزيع، 1994، ص. 3.

<sup>2</sup> - الصديق الشيباني، أزمة الديمقراطية المعاصرة، (القاهرة: طبع بمطابع الشروق، د. س. ن)، ص. 56.

الأمة Souveraineté Nationale وحدة واحدة غير قابلة لتجزئة ولا يمكن التصرف فيها أو التنازل عنها، والأمة وحدها هي المالكة لها. (1)

• **مبدأ سيادة الشعب:** يتماشى هذا المبدأ مع النظام الديمقراطي المباشر، إذ يكون لشعب حق، ومفهوم سيادة الشعب يرجع إلى ممارسة السلطة بنفسه، ولكل فرد من أفراد الشعب جزء من السيادة (2) الذي أعلن أن السيد هو الشعب ومصدر السيادة هو العقد الاجتماعي - عقد الأفراد فيما بينهم- لغرض إنشاء المجتمع المدني، ومن هذه اللحظة يبدأ مفهوم السيادة الشعبية في الظهور والعمل. (3)

### 3- النظرية المعاصرة للسيادة:

والتي يمثلها "ألفن توفروه يرى أن الدولة ستفقد سيادتها بشكل تساوى فيه الدول القوية والدول الضعيفة على السواء، وتبحث النظرية في سيادة الدول، وهل ستبقى السيادة العنصر الأساسي في العلاقات الدولية؟ يرى من الباحثين خاصة " جرسون جليس " " Giles Gherson أن السيادة أصبحت مرنة أو معدومة أحياناً، ففي عالم اليوم، في مجال السياسة والاقتصاد، فإن من الصعب إبقاء السيادة بعيدة عن دوامة الولايات المتحدة الأمريكية (4) ."

أما الباحث " Philip Trimble في بحثه " العولمة والمؤسسات الدولية وكل السيادة الوطنية والديمقراطية": أنه نتيجة لممارسات متخذي القرار أصحاب السلطة في المنظمات الدولية يحدث انحطاط في جوهر السيادة الوطنية، وسوف يستمر هذا الانحطاط بزيادة إجراءات

1- حسن عبد الله العابد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 60.

2- حسن عبد الله العابد، نفس المرجع، ص 61.

3- حسن عبد الله العابد، نفس المرجع، ص 61.

4- أحمد الرشيد، التطورات الدولية ومفهوم السيادة الوطنية، (القاهرة: سلسلة الحوار العلمي قسم العلوم السياسية، ص 9.

العولمة في القرن الحالي والقادم.<sup>(1)</sup> أما (Graham Fuller) يؤكد أن الدولة محاصرة في كل مكان وسيادتها تتعرض من الأعلى، من قبل قرارات الأمم المتحدة، بخصوص حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية، وتتعرض لتدمير من الداخل من خلال المطالب الشعبية لحصول على المعلومات<sup>(2)</sup> وهناك من المفكرين روبرينجام Benjamin Barber الذين يطرحون تناقص السيادة وكلها ومحاصرا، وكما يبين الباحث أن التطورات التي شهدتها النظام الدولي، قد آلت من مفهوم السيادة الوطنية، في وجهيها الداخلي والخارجي، إلا أن السيادة بقيت أهم معيار يحكم العلاقات الدولية<sup>(3)</sup>. (نقد نظرية السيادة "هارولد لا سكي). يقول "لا سكي" أن قيام الدولة وفق الظروف التاريخية التي أحاطت بنشوء القومية في أوروبا نتيجة النزاع الديني في القرن السادس عشر، وأما في القرن عشرين قد تخطى هذه الظروف وهناك ظروف تاريخية مخالفة تستدعي النظر في ماهية السيادة.

### 1.3 دور العولمة ومؤسساتها في التأثير على السيادة الوطنية.

#### 1.3.1 إثر العولمة على سيادة الدولة وسياساتها الخارجية.

تعد السياسة من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التقريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. وهذا الحرص ضمن المجال المحلي، وبعيد عن التدخلات الخارجية ترتبط أشد الارتباط؛ بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على شعبها وأرضها وثرواتها الطبيعية.

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز نصر، النظريات والنظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981)، ص. 44

<sup>2</sup> - محمد عبد العزيز نصر، نفس المرجع، ص 444.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز نصر، نفس المرجع، ص 446.

\* مفكر سياسي اقتصادي بريطاني، درس وتخرج من جامعة أوكسفورد سنة 1912، شارك في - لاسكي هارولد جوزيف (1893-1950) سياسة الحزب العمال البريطاني من سنة 1936، من أشهر مؤلفاته: دراسات في مشكلة السيادة، السلطة في الدولة الحديثة الشيوعية، القومية ومستقبل الحضارة، الحرية في الدول الحديثة. - عبد ال وهاب الكيالي، موسوعة السياسة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج. 5، ط2 - 1990)، ص 384 ص 3.

والدولة القومية هي نقيض العولمة، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني والمحلي.

لقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة، حيث أنها أصبحت قادرة على فرز قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم. كذلك هناك الشركات العابرة للحدود التي شكلت نتيجة للتحالفات عابرة القارات بين الشركات الصناعية والمالية والخدماتية العلاقة في كل من أوروبا وأمريكا واليابان.

إن ما تقوم به هذه الشركات هو إعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية وتوجيه سياساتها خلال القرن القادم.

ومع أن هذا التطور الذي يصب في سياق بروز الحكم العالمي، والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية. في حين، أن ما يجري يمثل موقف تلك الدول بكل سيادتها واستقلالها باتجاه التعاون في تناول قضايا مهمة تخص المجتمع الدولي وتعمل سوية من أجل حلها.

**لقد أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية من أبرزها:**

1. توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للامركزية بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

2. إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وبخاصة في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس

بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات فيوضع أقوى من الدول.

3. إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجيتها لتكيف مع عصر العولمة. كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك ببادرة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس "النافاتا" التي تضم إلى جانبها كل من كندا والمكسيك. كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة "الاسيان". وإذا كان تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات، فإن الكثير من مناطق العالم الثالث تعاني من ضعف وهشاشة أطر وهياكل التكتل والتكامل الإقليمي بين دولها.

4. على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم على صعيد الخطاب السياسي الرسمي وبعض الممارسات العملية إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البرجماتية والانتهازية السياسية التي تتجلى أبرز صورها مع المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، وعدم تردها في التضحية بقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان في حالة تعارضها مع مصالحها الاقتصادية والتجارية. وهكذا يتبين لنا أن أمريكا لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية.

5. إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة.

6. إن فرص وإمكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي في عصر العولمة تبدو بصفة عامة محدودة، فالتأثيرات القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول، وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب واستمرار تفاقم بعض المشكلات التي يعاني منها العالم الثالث. نظراً لذلك فإن بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية والإقليمية التي يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار في النظام العالمي.

#### 1.4 عولمة التدخل الأجنبي وأثره في سيادة الدولة.

##### 1.4.1 مفهوم التدخل.

**التَدَخُلُ:** في لغة العربية هو مصدر "تَدَخَلَ"، وأصل الكلمة من مادة "الخال، والحاء، واللام" يقال: دخل المكان "أو في المكان، وإلى المكان" بمعنى صار داخله، وعكسه خرج منه، فهو بمعنى الولوج (1).

**التعريف القانوني للتدخل:** يعتمد أنصار هذا الاتجاه على عامل الشرعية في تعريفهم للتدخل، إذ يعرفه القاموس التطبيقي للقانون الإنساني أنه: "الفعل الذي تقوم به دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى من خلال انتهاك سيادتها (2).

وهناك من يعرف التدخل على أنه " العمل الهادف لإجبار الدولة على تقديم معالجة للإفراد المقيمين في إقليمها والمتوافقة مع المتطلبات الإنسانية، كما يمكن الحلول محلها، لضمان تقديم كل ذلك لهم، ومنه فإن التدخل يرمز في نطاقه التقليدي، لتبرير الفعل العسكري المتخذ من قبل الدولة، لكنه أصبح مع الوقت وسيلة غير ودية لتسوية النزاعات (3). ويعرفه الغنيمي أنه " تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية، وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها، ومثل هذا التدخل قد يحدث بحق أو بدون حق ولكنه في كافة

<sup>1</sup> - بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص 359، وكذلك المعجم العربي الأساسي، ص 441.

<sup>2</sup> - عمروش، "التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في أفريقيا"، ص 8.

<sup>3</sup> - سعد الله، حل النزاعات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 190.

الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدولة المعنية، ولذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة<sup>(1)</sup>.

#### 1.4.2 أنواع التدخل الأجنبي:

هناك عدة أنواع من التدخل الأجنبي، سواءً من حيث صورته أو أهدافه أو أشكاله أو دافعه أو أسبابه أو من حيث النظريات التي تُفسره:

1- **التدخل غير المباشر** : هو ذلك التدخل الذي يأخذ شكل سلمي و قد يكون بصورة خفية و مقنعة أو بصورة واضحة وعلنية، و يتم هذا النوع من التدخل عن طريق الضغوط الاقتصادية وذلك بتقديم القروض التي تتضمن شروط معينة للتأثير على إرادة الدول المتدخل في شؤونها، وهناك من يطلق على هذه السياسة الاقتصادية اسم (دبلوماسية الدولار)، ويمكن أن يحدث أيضا عن طريق تقديم المساعدات للتوار في الثورات الداخلية وذلك عن طريق المساعدات الحربية أو الاقتصادية، وكذلك يمكن أن يأخذ صورة التدخل الإيديولوجي الذي يعتمد على العقيدة التي يقوم عليها النظام السياسي والاجتماعي و الاقتصادي للدولة الواقع عليها التدخل، و الغرض من هذا النوع قد يكون إقامة نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي معين والتعرض إلى علاقة الدولة بمواطنيها لزعزعة الثقة، أو خلق سياسة خارجية معينة، وقد يركز على أمن و تنظيم وإدارة الدولة المتدخل فيها وكل ما يتعلق بالسياسة العليا<sup>(2)</sup> لها، وقد يعتمد هذا النوع أيضا على دعم النشاطات المسلحة أو الإرهابية ضمن دولة أخرى التي قد تقوم بها مجموعة منظمة أو عصابات أو مرتزقة، إلقاء الخطابات السياسية المؤثرة لتأليب الرأي العام الداخلي أو الدولي على النظام الداخلي للدولة المتدخل فيه أو تدعيم المعارضة...، و رغم كون هذه الأساليب غير عنيفة إلى أنها يمكن أن تحقق الأهداف

1- شهاب، القانون الدولي العام دارالنهضة العربية، ط2، ص279

2- يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام المؤسسة الحديثة للكتاب، ص.74

المنشودة منها دون تكبد تكاليف دخول في الحرب<sup>(1)</sup> وتلجئ الدول المتدخلة إلى هذا النوع من التدخل لتخلص من المسؤولية، أو أية رد فعل إزاء تصرفها و مثال ذلك اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية هذا الأسلوب في إيران وكوريا.

2- **التدخل المباشر**: يقصد به التدخل الذي يكون بصورة مباشرة و علنية، وذلك باستخدام القوة المادية و يعتبر هذا النوع من أبرز صور التدخل التي عرفها ويعرفها المجتمع الدولي منذ نشأته وخلال تطوره، وقد أكد تاريخ العلاقات الدولية أن معظم صور التدخل كانت تتم من طرف دول تتمتع بقوة وسلطة أعلى من الدولة ضحية التدخل، وذلك بصورة أكثر حدة وخطورة لكونه من أخطر الوسائل التي تهدد الأمن والسلم الدوليين<sup>(2)</sup>، حيث أصبحت القوة وخاصة العسكرية منها تستعمل لتحقيق أغراض ومصالح الدول التي تملكها، وهذا بسبب عدم التكافؤ السائد في العلاقات الدولية إضافة إلى أن القانون الدولي يفرض على الدول واجب الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها، وذلك بموجب المادة 02 في الفقرة 04 من ميثاق الأمم المتحدة وكذا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625<sup>(3)</sup>، ومن أمثلة هذا النوع من التدخل تدخل الإتحاد السوفياتي في المجر سنة 1956، و تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في عدة دول منها كوبا و العراق.

### 1.4.3 أشكال التدخل الأجنبي.

1- **الشكل الفردي أو الجماعي للتدخل**: إن السمة الغالبة في التدخل أن يقع من قبل دولة واحدة وبشكل فردي، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية حدوثه من قبل عدة دول متجمعة معاً، فيكون احتمال تأثيره الكبير وإمكانية استعماله لأغراض غير شرعية بصفة فردية أكبر قياساً بالصفة الجماعية، فالتدخل الفردي يعبر عن مصلحة أو غاية دولة منفردة أما التدخل

<sup>1</sup> - دماغ، إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من: كردستان والعراق 1991م، والصومال 1992م، ص 22.

<sup>2</sup> - حاشي، "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، ص 110.

<sup>3</sup> - ادريس بوكرا، الوجيز في القانون الدستوري، دار الكتاب الحديث، ط1، ص 218.

الجماعي فهو يحصل من عدة دول مجتمعة، ويمثل مصالح وغايات هذه الدول مجتمعة ومن الصعوبة أن تتوافق تلك المصالح لجميع الدول المتدخلة، و بالتالي فإن الغاية الشخصية لدولة بذاتها لا يمكن تحقيقها إذا ما تعارضت مع غايات وأهداف الدول الأخرى، ويمكن ضرب مثال عن التدخل الفردي تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في كوريا عام 1950، وعن الشكل الجماعيتدخل الحلف الأطلسي في كوسوفو عام 1999.<sup>(1)</sup>

2- **الشكل الصريح أو الضمني للتدخل:** فالتدخل يكون صريح و علني عندما يكون واضح ومُصرح به من طرف أجهزة الدولة الرسمية وغير الرسمية، ويكون من شأنه التأثير على قرارات الدول الأخرى من غير وسيط، و تمارسه الدولة المتدخلة دون اعتبار لرأي الآخرين أو دون اعتبار لرأي الدولة المتدخل في شؤونها وموافقتها، ويكون هذا النوع بصور وبأشكال عديدة و متنوعة، أما التدخل الخفي و الضمني فكثيراً ما يكون بتدخل دولة في شؤون دولة أخرى لكي تنفرد بالمغانم مما يجعل من تدخلها خفياً، وكثيراً ما ينجم عن التدخل الخفي أثار سيئة وضارة كونه يحصل من دون علم سلطات الدول المتدخل في أمرها.<sup>(2)</sup>

3- **الشكل الداخلي أو الخارجي للتدخل:** فالتدخل الداخلي يحصل عندما تتعرض الدولة المتدخلة للسياسة الداخلية للدولة المتدخل فيها، وكذلك يعني تدخل دولة في مسائل متنازع عليها في دولة أخرى وهي غالباً وليس دائماً تتعلق بتغيير الدستور، فقد يكون تدخل الدول الأجنبية بين الأطراف المتنازعة في الدولة الواحدة سواء كان التدخل لصالح الحكومة الشرعية أو لصالح الثوار، أو محاولة التغيير السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي....الذي تتبعه الدولة المتدخل فيها، أما التدخل الخارجي أو في الشؤون الخارجية للدول فيحدث عند تدخل دولة في علاقة دولة أخرى وتحاول تغييرها أو توجيهها في اتجاه معين، وعادة تكون هذه العلاقات علاقات عدوانية مثل ما حدث عندما تدخلت إيطاليا إلى جانب ألمانيا ضد بريطانيا في الحرب العالمية الثانية.

<sup>1</sup> - عدي محمد رضا يونس، التدخل الهدام والقانون الدولي العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، ص67.

<sup>2</sup> - العلي، التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق ال طائف 1989 وحتى 2006، رند لطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص1.

4- **الشكل السياسي و الدبلوماسي للتدخل :** هذا النوع من التدخل قد يكون بتقديم الطلبات كتابية أو شفوية، و إطلاق تصريحات من قبل السياسيين والدبلوماسيين، وذلك بصفة علنية رسمية أو غير رسمية سرية تتطوي على التهديد، تعبر عن مواقف، تعتبر من صميم الشؤون الداخلية للدول، وقد تتم من خلال عقد مؤتمر لحل نزاع قائم بين دولتين، أو لإيجاد حل لنزاع داخلي في احد الدول الأخرى ، و التدخل السياسي يظهر من خلال قيام رئيس دولة عظمى أو مسؤول في أحد الدول الكبرى أو الإقليمية بالتدخل في نزاع محلي من خلال دعم طرف ضد طرف آخر، أو فرض أوامر على حكومة دولة ما، أو التأثير على قراراتها، وهذه جميعا أشكال سياسية تعتبر مساساً بسيادة الدولة وتدخلاً في شؤونها الداخلية، أما التدخل الدبلوماسي فيتجلى من خلال الممارسات والخطابات الدبلوماسية، وذلك من خلال التحريض و تدعيم الانقلابات و الحركات الثورية أو من خلال إثارة القلاقل والاضطرابات و تشجيع الانقلابات، أو القيام بحملات ضد تصرفات الحكومة القائمة أو مناصرة حزب معين، إذ وفي السنوات الأخيرة اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على نوع جديد من التدخل السياسي، أدى إلى موجة من الانقلابات السلمية أو ما يعرف بـ "الثورات الملونة"، فبعد تدخل الحلف الاطلسي في يوغوسلافيا قامت ثورة داخلية عرفت بالثورة القرنفلية، تلتها ثورة في جورجيا عرفت بثورة الورود، ونفس الشيء في أوكرانيا عندما حل فيكتور يوشينكو محل يانوكوفيتش إثر الثورة البرتقالية<sup>(1)</sup> .

5- **الشكل الإعلامي أو الدعائي و الثقافي للتدخل :** يعتمد هذا النوع من التدخل على تسليط النشاط الإعلامي و الدعائي للتأثير على أفكار وتوجهات الرأي العام الدولي والداخلي، بما يسير مع التطلعات والأهداف المصلحية للدول المتدخلة، إذ تحاول الدول المتدخلة من خلال وسائل الإعلام جعل المجتمع والمواطن يبحث عن بديل سياسي من خلال الإطاحة بالنظام الموجود والبحث عن بديل، وقد دخل الإعلام الموجه إلى الحياة السياسية خلال الحرب العالمية الأولى و الثانية، ولقد ساهم التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام في زيادة

<sup>1</sup> - الرحباني، إشكاليات التوازن بين العدالة وبناء السلام، المحاكم الجنائية الدولية نموذجاً،

داربيروت للنشر، ط1، ص 33.

استخدام هذا النوع من التدخل الذي يصنفه بعض فقهاء القانون ضمن أعمال العدوان خاصة إذا اشتمل على التحريض على التمرد و إشاعة الفوضى، وقد أستخدم هذا النوع عام 1990 عندما ناشد الرئيس الأمريكي جورج بوش الشعب العراقي للإطاحة برئيسه صدام حسين عبر وسائل الإعلام و كذلك من خلال إنشاء محطة " مارتي" الإذاعية المناهضة لنظام فيدل كاسترو في كوبا ، أما التدخل الثقافي فهو يعتبر من الأساليب الاستعمارية القديمة الذي استخدمته الدول الاستعمارية في البلدان المستعمرة عبر الإرساليات الأجنبية و المدارس و نظم محو الأمية و المساعدات الميدانية للأرياف وغير ذلك، كوسائل للتدخل وفرض ثقافة ولغة البلد الدخيل، وبتطور التدخلات الثقافية في عصر العولمة و الأنترنت و الانفتاح أصبح هذا النوع أوضح و أسهل وأسرع انتشارا، وكمثال على هذا النوع محاولة الولايات المتحدة الأمريكية خلال حربها على الإرهاب أن تعدل من المناهج التربوية، و في المفردات و القيم التي تعطى للأطفال العرب في المدارس خاصة المتعلقة منها بالجهاد، هذا بالإضافة إلى الضغوط التي مورست على بعض الدول لإلغاء بعض المصطلحات من التداول على الساحة الإعلامية والسياسية وعلق بعض المدارس لاعتبارها تحرض على العنف والتطرف وتشجع على الإرهاب الأصولي<sup>(1)</sup>

6- **الشكل الاقتصادي للتدخل:** يعد هذا النوع من أهم و أخطر أشكال التدخل خاصة في ظل العولمة، وتستخدم فيه الأطراف الأجنبية سياسات اقتصادية لتأثير و الضغط، وذلك لاستهداف و ضرب القطاعات الاقتصادية الحساسة للدول المعنية، و أهم ما يميز هذا النوع من التدخل أنه خالي من استخدام القوة، وإحلال الضغوط محلها، إذ ذهب بعض المحللين و الفقهاء إلى تعريف التدخل الاقتصادي أنه "ذلك النوع الذي يكون عن طريق التدابير الاقتصادية التي ترمي إلى التأثير في سياسة الدول المراد التدخل في شؤونها"، وهو يتم عن طريق الضغط الاقتصادي أو اتخاذ خطوات اقتصادية من شأنها تعريض الاستقلال الاقتصادي لدولة أخرى للخطر و منعها من ممارسة سيادتها الدائمة على مصادرها أو فرض

<sup>1</sup> - الرحباني، إشكاليات التوازن بين العدالة وبناء السلام، المحاكم الجنائية الدولية نموذجاً، دار بيروت للنشر، ط1، ص34.

حصار اقتصادي عليها، ويتجسد أيضا بالتغلغل الاقتصادي الذي بدأ يدخل إلى اقتصاديات الدول من خلال البورصات و المؤسسات المالية العالمية، بحيث لم يعد بإمكان الدول أو المشرعين التخلص منها.

7- **الشكل العسكري للتدخل:** وهو يعني أن تقوم دول المتدخلة باستخدام القوة العسكرية في الدولة المراد التدخل في شؤونها، وبذلك فإن استخدام القوة العسكرية هو ما يميز هذا النوع من التدخل، ومنه فإن التدخل العسكري قد يكون باستخدام القوة العسكرية النظامية أي بإرسال وحدات من جيشها الوطني إلى الدولة المراد التدخل فيها، أو بإرسال وحدات عسكرية غير نظامية تابعة لأحد أطراف النزاع القائم في الدول الأخرى بعد قيام الدولة المرسله بتدريب وتجهيز هذه الوحدات، وهذه الطريقة عادة ما تسمى " بالحرب بالوكالة " ، وكذا فإن التدخل العسكري قد يكون عن طريق استخدام القوة العسكرية بشكل مباشر و بصورة رئيسية، مثل التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001م، أو عن طريق التهديد باستخدام القوة المسلحة للتأثير في إرادة الدولة المتدخلة في شؤونها عن طريق حشد الجيوش العسكرية على حدودها، أو القيام بمناورات عسكرية على حدودها والتهديد باستعمال القوات أو احتلال جزء من أراضي الدولة أو خرق مجال من مجالاتها البحري أو الجوي.

#### 1.4.4 أسباب التدخل.

1- **الدوافع و الأسباب الإيديولوجية للتدخل:** هناك أنظمة سياسية قائمة على تصورات مذهبية وعقائدية قد تمتد خارج حدودها، مما يجعل منها دافع من الدوافع التدخلية، فالإيديولوجية تعتبر المحرك القيمي و العقائدي للدول، ولنشر أيديولوجيتها تسعى الكثير من الدول إلى السيطرة على الدول الأخرى من خلال التدخلات، أما الغرض من هذا النوع من التدخل فقد يكون لإقامة نظام سياسي معين أو اقامة نظام اجتماعي أو اقتصادي معين، أو التعرض إلى علاقة الدولة بمواطنيها أو خلق سياسة خارجية معينة، إذا فهذا النوع من التدخل ينصب على السياسة العليا للدولة و أمنها و دفاعها وتنظيمها و إدارتها، فالثورات الإنسانية الكبرى تحاول نشر أفكارها و عقيدتها لدى شعوب و دول أخرى كي تتبعها .

2- **الدوافع و الأسباب الأمنية للتدخل**: فالحفاظ على الأمن و سلامة الدولة من المصالح الأساسية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه في جميع المجالات وفي شتى التخصصات، حيث تولي الدولة أهمية و اهتمام كبيرين من أجل تحقيق الأمن و الاستقرار، وهذا ما يجعل التدخل من الوسائل التي تدافع بهما الدول عن أمنها و استقرارها، فالأسباب و الأهداف الأمنية تجعل الدول تتدخل في دول أخرى لحماية لأمنها و استقرارها، وذلك لأنها ترى أو تنظر إلى الدولة الأخرى على أنها تشكل خطراً، وتمثل تهديداً كبيراً على أمنها و استقرارها الداخلي و الخارجي مما يجعلها تقوم برد فعل يكون في شكل تدخل، ولعل هذا هو سبب تدخل إسرائيل في لبنان لضرب البنى التحتية للحيلولة وعدم قيام دولة إسلامية قوية بجوارها ونفس الشيء بالنسبة للعراق و إيران .

3- **الدوافع و الأسباب المالية و الاقتصادية للتدخل**: تعتبر العوامل الاقتصادية الضابط و المحدد لطبيعة التفاعل بين الوحدات السياسية على المستوى الدولي، فالدوافع الاقتصادية غالباً ما تكون السبب الرئيسي في قيام العديد من الحروب، فالحصول على الموارد يعتبر من الدوافع الرئيسية للتدخل، ففي القديم كانت الموارد الزراعية سبباً لتدخل الدول في الدول الأخرى فمثلاً التوابل كانت السبب الرئيسي لتدخل البرتغال في اندونيسيا، هذا إضافة إلى الأسباب التجارية التي تساهم في التدخل أو ما يعرف بالتدخلات التجارية، وبعد اكتشاف البترول و المعادن الثمينة أصبحت الدول الكبرى تتنافس على هذه الدول التي تملك هذه الثروة مما جعل احتمال التدخل كبير في هذه الدول لتتحكم في استغلال هذه الثروة لتلبية حاجات ومصالح الدول.

4- **الدوافع و الأسباب العسكرية للتدخل**: أستخدم التدخل العسكري والحرب كأداة لزيادة قوة الدولة بالنسبة للدول الأخرى، واستخدمت التدخلات العسكرية كعقاب ضد الذين يهددون توازن النظام الدولي، وقد استخدمت التدخلات العسكرية بدافع الحفاظ على توازن القوى بشكلين:

- التدخل الدفاعي: والذي يعني إصرار دولة ما على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلاءم مصالحها، ومثال ذلك تدخل الدول الأوروبية الملكية في شؤون الدول الأوروبية الأخرى لمنع انتشار الأفكار الثورية والتحريرية التي جاءت بها الثورة الفرنسية.
- التدخل الهجومي: الذي من خلاله تعتمد الدولة إلى إسقاط نظام حكم معين وتغييره كوسيلة لتعديل التوازن في اتجاه يخدم مصالحها، ومن الأمثلة على هذا التدخل تدخل الإتحاد السوفياتي في هنغاريا 1956م، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية في غراناذا سنة 1983م. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 عرفت التدخلات العسكرية نوع جديدا من الدوافع والأسباب والذرائع، ولعل أبرزها ما يعرف بالتدخل لمكافحة الإرهاب، وارتباط التدخلات العسكرية الحديثة بمفاهيم جديدة كمفهوم الحرب العادلة والحرب الاستباقية والحرب الوقائية، ومن أمثلة ذلك الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من افغانستان والعراق، مما يجعل من الحرب على الإرهاب دافع من الدوافع التي تجعل الدول الكبرى تتدخل عسكرياً في شؤون الدول الأخرى .

5- **الدوافع و الأسباب الإنسانية للتدخل:** لقد ارتبط مفهوم التدخل الإنساني منذ بداية تكوينه بمفهوم تدخل الدولة لحماية رعاياها في الخارج استنادا إلى حق الدفاع عن النفس، و إلى أن الرعايا يمثلون جزءاً من الدولة سواء كانوا في إقليمها أو في إقليم دولة أجنبية، وقد ضم هذا المصطلح تدخلاً جديداً هو التدخل لحماية الأقليات المضطهدة، مما جعل بعض الفقهاء و الباحثين يرون أن التدخل الإنساني هو تدخل ذو دافع مشروع و قانوني وهو واجب على الدول لحماية حقوق الإنسان من الدول التي تنتهك حقوق الأفراد، فالتدخل الإنساني عمل تباشره دولة على حكومة دولة أجنبية لوقف الأعمال التي تخالف القوانين الإنسانية في معاملة الأفراد العاديين، و يعتبر التدخل الإنساني من الدوافع و المبررات التي تستخدمها الدول لوقف التصعيد في النزاعات الأهلية، ومن الأمثلة التي أستخدم فيها الدافع الإنساني كمبرر للتدخل، في البوسنة، وفي انغولا عامي 1993م و 1994م ،وفي ليبيريا ، ولعل ما يجعل من الدافع الإنساني للتدخل مبرر تمادي بعض الحكومات في التعذيب و القمع و انتهاك أبسط الحقوق الإنسانية سبباً للتدخل الأجنبي.

## الخاتمة والنتائج:

- 1- تأثير العولمة على سيادة الدولة يتمثل في أن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حددت من أهمية حواجز الحدود والجغرافية.
- 2- ترجع قدرة الدول إلى حد كبير خاصة في ظل وجود العشرات من الأقطار الصناعية التي تتنافس على الفضاء.
- 3- توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية، يحد أيضاً من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثير بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية.
- 4- فقدان الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... نتيجة الخلافات بين الحكومات والأحزاب من أجل السلطة، يؤثر كليا على سيادة الدولة ويسمح للدول بالتدخل لحماية مصالحها.
- 5- تدخل بعض الدول الإقليمية والدولية، وتغليب مصلحة طرف على الطرف الأخر، كان له الأثر الكبير في عدم الاستقرار وازدياد وثيرة الصراع الداخلي، وفقاً للمصالح الإقليمية للدول المتدخلة بأي شكل من أشكال التدخل انتهاكا لسيادة الوطنية.

## المصادر والمراجع:

- بعد القرآن الكريم والسنة النبوية، فإن البحث أُعتمد على العديد من المصادر والمراجع:
- محمد نصر مهنا، نظرية الدولة والنظم السياسية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999)، ص. 48-49.
  - أحمد الرشيد، التطورات الدولية ومفهوم السيادة الوطنية، (القاهرة: سلسلة الحوار العلمي قسم العلوم السياسية، ص 9.
  - عبد الغني البسيوني عبد الله، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي)، (الإسكندرية: منشأة الإسكندرية: 1991)، ص 53.

- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، ج. 2، ط. 1991، 2)، ص. 16.
- أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ص 359، وكذلك المعجم العربي الأساسي، تأليف وإعداد جماعة من كبار اللغويين العرب، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1989م، ص 441.
- أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب "درية من حملنا مع نوح إنه كان عبداً شكوراً"، رقم 3162.
- ادريس بوكرا، الوجيز في القانون الدستوري، دار الكتاب الحديث، ط1، ص 218.
- أميرة حاشي، "مبدأ السيادة في ظل التحولات الدولية الراهنة"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص 110.
- انظر: صحاح اللغة، ولسان العرب، مادة [سَوَدَ]، ولسان العرب، مادة [زَعَم]
- انظر: مختار الصحاح، مادة: [سَوَدَ].
- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000م، ص 9.
- جمعة صالح حسن، القضاء الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998م، ص 55.
- حسن عبد الله العابد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، (الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 55.
- الصديق الشيباني، أزمة الديمقراطية المعاصرة، (القاهرة: طبع بمطابع الشروق، د س ن)، ص 5.
- صديق فوزي، الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري، ج/01، ط/02، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص38، 2003م.
- عبد القادر البقيرات، محاضرات في السيادة والعولمة أُلقيت على طلبية الماجستير، جامعة الجزائر، سنة 2004/2003 ص 03. "

- عبد الهادي عباس، **السيادة**، (دمشق: دار الحصار لنشر والتوزيع، 1994)، ص. 3.
- عبد الوهاب عمروش، "التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في افريقية": دراسة حالة الصومال 1992-2005، "مذكرة ماجستير، كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 8.
- عدنان نعمة، **السيادة في ضوء التنظيم الدولي المعاصر**، بيروت، م1988، ص 122.
- عدي محمد رضا يونس، **التدخل الهدام والقانون الدولي العام**، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2010م ص74.
- عمر سعد الله، **حل النزاعات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 190.
- ليلي نقولا الرحباني، **إشكاليات التوازن بين العدالة وبناء السلام**، المحاكم الجنائية الدولية نموذجاً، داربيروت للنشر، ط1، ص34.
- محمد عبد العزيز نصر، **(النظريات والنظم السياسية)**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981)، ص. 44
- مريم دماغ، **إشكالية التدخل في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**- دراسة مقارنة للتدخل الأمريكي في كل من: كردستان والعراق 1991م، والصومال 1992م، ص 22.
- مفيد محمد شهاب، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، 1985، ص279.
- يحيى علي العلي، **التدخل الدولي في الشؤون اللبنانية منذ اتفاق ال طائف 1989 وحتى 2006**، دمشق: رند لطباعة والنشر والتوزيع، 2010، ص.1.